وحق العودة الى دياره وممتلكاته ٠ كما خولت اللجنة صلاحية اجراء اتصالات مع اية دولة او منظمة اقليمية ومع م٠ت٠ف٠ لتلقي ودراسة الاقتراحات التي ترد اليها في هـذا الصدد من تلك الاطراف (٣٠) ٠ وقد وضعت هذه اللجنة ، برئاسة سفير السنغال في الامم المتحدة، توصيات حول حقوق الشعب الفلسطيني قدمت الى مجلس الامن الدولي الذي بدأ مناقشاته حول هذا الموضوع في ٩ حزيران ١٩٧٦ ٠ وجاء في توصيات اللجنة « ان مشكلة فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الاوسط ٠٠٠ ولا يمكن تصور اي حل لا يضع في كامل اعتباره التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ٠٠٠ [وان] مشاركة م٠ت٠ف٠ بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، وعلى نحو متساو مع سائر الاطراف ، هي امر لا غنى عنه في جميع المداولات والمؤتمرات المنعقدة تحت اشراف الامم المتحدة ٠ كما احتوت التوصيات الواردة في تقرير اللجنة على خطة من مرحلتين لعودة الفلسطينيين ، وعلى جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في موعد غايته ١ حزيران ١٩٧٧ ، فضلا عن تأكيدها حق الفلسطينيين الاساسي في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين» (٣١)٠ كذلك طالبت اللجنة اسرائيل بعدم اقامة مستوطنات جديدة ،وبالانسحاب قبل ١ حزيران ١٩٧٧ من المستوطنات التي اقيمت منذ ١٩٦٧ فيالاراضي المحتلة ، وان تلتزم باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، وذلك من اجل تحقيق التوصيات التي ذكرت اعلاه (٣٢) ٠

وخلال مناقشات مجلس الامن ايد العديد من الدول توصيات اللجنة ورحبوا بها ، واعتبروها الخطوة الايجابية الاولى نحو احقاق الحقوق الفلسطينية ، وحثوا على اقرارها ٠ الا ان دولا اخرى اعربت عن رأيها بأنه لا يمكن ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ، الا في اطار تسوية شاملة ، تأخذ في الاعتبار حقوق جميع الدول في المنطقة ، على نحو ما جاء في قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ٠ « واعلنت كلا من فرنسا وايطاليا والسويد واليابان ان التوصيات لم تضع في اعتبارها العنصر [الآخر] الذي يساويها في الاهمية ، وهو حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في ان تعيش داخل حدود آمنة ومضمونة ومعترف بها » (٣٣) ٠

الا ان هذه التوصيات رفضت من قبل مجلس الامن ، بسبب الفيتو الاميركي ، مما استلزم عرضها على الجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٦ لمناقشتها (٣٤) ٠ وعللت الولايات المتحدة تصويتها بان مشروع القرار لم يتسم بالتوازن ٠ ولكن اللجنة اعتبرت «ان تلك الانتقادات قامت على اساس اعتبارات خارجة عن صلاحية اللجنة ٠٠ التي [لم يطلب منها ايجاد]حل لمشكلة الشرق الاوسط ، ولا التأكيد من جديد على حقوق اسرائيل، بل كانت محصورة [فقط] في رسم الطرق والوسائل التي تضمن الاعتراف ، بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (٣٥) ٠

وبعد عرض التوصيات على الجمعية العامة ، اتخذت قرارا (رقم ٣١/٢٠/) في ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٦ باغلبية ٩٠ صوتا ضد ١٦ ، وامتناع ٣٠ ، ينص على انه لا حل عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، دون اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة ، والاستقلال والسيادة الوطنية في فلسطين ٠ واعتبرت الجمعية العامة التوصيات الموجودة في التقرير اساسا لحل القضية الفلسطينية ، وحثت المجتمعين على اخذ الخطوات اللازمة لذلك ، ومنح التسهيلات الضرورية للجنة ٠

وفي تقريرها لسنة ١٩٧٧ الى الجمعية العامة صادقت اللجنة بالاجماع على توصياتها